القضية الفلسطينية والمتغيرات الدولية
صفقة القرن تدويل التسوية أم تدويل للصراع؟

The Palestinian issue and international variables, the deal of the century, the internationalization of the settlement or the internationalization of the conflict

د/ دليلة عمارة*أستاذ محاضر قسم "ب"
جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
dalila.amara@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال:2020/09/29	**تاريخ القبول:** 2021/01/17	**تاريخ النشر**:2022/01/25

ملخص:

كانت القضية الفلسطينية في جميع مراحلها قضية شائكة ومرّكبة، وكان التعّامل معها وتحليلها يقتضي دائما أجوبة مركبة قد يضيع الباحث أو المؤرخ في متاهاتها، ما لم يكن متمكنا من فهم الفكر السياسي الذي يتصارع على ساحتها، وما لم يكن ضليعا باللغة السياسية والمقولات الفكرية المؤسِّسة التي ولدت في سياق الصراع، وتبلورت من خلال تصارع وتفاعل القوى الفاعلة على ساحة القضية الفلسطينية التي تشكّل موضوع البحث.

إن دراسة الصراع العربي الصهيوني على حقيقته وتحديد مجالاته ومضامينه عبر صيرورته التاريخية وإبراز أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بأدق حيثياتها تستوجب البحوث العديدة غير أننا سنركز على جانب المتغيرات الدولية والتي تعبر عن بعد عميق من هذا الصراع وخصوصياته، حيث يحضر البعد الدولي مصاحبا له نشأة وامتدادا وذلك محاولة للخروج عن الإطار التاريخي الذي يضع الصراع في شكل من الجمود. إذ نستبدل في أثناء تناولنا للأحداث التاريخية المقطع الطولي المتعارف عليه في قراءة الوقائع التاريخية بمقطع عرضي يأخذ بكل الحيثيات المصاحبة لهذه الأحداث.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية؛ صفقة القرن؛ القدس؛ التدويل؛ التسوية.

***المؤلف المرسل : دليلة عمارة**

Abstract:

The Palestinian issue was, in all its stages, a thorny and complex issue, dealing with and analyzing them always required complex answers that the researcher or historian might get lost in their mazes, unless he is able to understand the political thought that wrestles on its arena, unless he is well versed in political language and the founding intellectual sayings that were born in the context of the conflict, it was crystallized through the struggle and interaction of the active forces on the arena of the Palestinian issue, which is the subject of discussion.

The study of the Arab-Zionist conflict for what it is, and to define its fields and contents through its historical process and highlight its political, social, cultural and economic dimensions in their most accurate terms require numerous research, however, we will focus on the aspect of international changes that express a deep dimension of this conflict and its specificities, where the international dimension comes, accompanied by its emergence and extension, this is an attempt to break away from the historical framework that puts the conflict in a form of stalemate, in dealing with historical events, we replace the longitudinal section recognized in reading the historical facts with a cross section that takes all the reasons accompanying these events.

Keywords: Palestinian issue; Deal of the century; Jerusalem; Settlement; Internationalization.

مقدمة:

عندما نريد أن نتكلم عن الصراع العربي الصهيوني تتزاحم الموضوعات، ولا نثق بصواب ما نبدأ به وما ننتهي إليه، ولا بأننا أشرنا إلى ما نبتغي الإشارة إليه.

ذلك أن فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص كانت مسرحا لأخطر أشكال الصراع الدولي والتنافس بين الأمم، فهي موضوع دين - أو أديان - ووطن وتاريخ وثقافة، لأن فلسطين استراتيجيا هي الجسر الرابط بين آسيا وإفريقيا وقاعدة الانطلاق نحو الخليج وزاوية التحكم في قناة السويس، وهي مهبط الرسالات السماوية ومهد النبوات، وعربيا هي همزة الوصل بين جناحي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا، إسلاميا هي حاضنة القدس والمسجد الأقصى. وهي الأرض التي باركها الله للعالمين.

وبموجب هذه الانتماءات السياسية والثقافية والتاريخية والدينية كانت فلسطين أرض صراع دام قرنين من الزمن من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر ميلاديين وهي الآن أرض صراع استكمل قرنا من الزمن ولم تظهر بعد بوادر نهايته.

ولا يجهل أحد أن الصراع القديم كما الصراع الحديث ليس صراعا حضاريا فحسب ولكنه صراع سياسي أيضا دون أن نغفل عن الصبغة الدينية له، فالقدس لا يمكن النظر إليها على أنها محض موقع وعاصمة فهي ليست "بون" يمكن أن يحل محلها "برلين" في الضمير الألماني، وليست "إسطنبول" يمكن أن تحل محلها "أنقرة" في الضمير التركي، ولكنها القدس بغير بديل.

كما يعتبر الصراع العربي الصهيوني أحد أكبر الصراعات حدة وتعقيدا في تاريخ الصراعات الدولية في القرن العشرين. ظهرت بوادره الأولى كصراع طائفي ثم تصاعد بعد ذلك ليشمل الدول المجاورة وأربع من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فهو صراع دولي ينطبق عليه القانون الدولي الإنساني، وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكول الإضافي الأول الخاص بحركات التحرر، وإن لم تكن إسرائيل طرفا في هذا البروتوكول. وينطبق على هذا الصراع أيضا القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

أضيف إلى هذا، أن هناك مسؤولية قانونية وسياسية على المجتمع الدولي؛ على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل محدد؛ بصفته مسؤولا عن الحفاظ على الأمن

والسلم الدوليين، كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اعتمدت عشرات القرارات التي تؤكد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، لحين حل القضية من كافة جوانبها.

وعليه تسعى هذه الورقة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن قراءة وفهم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التطورات الأخيرة، خاصة مع ما يطرح من مشاريع للتسوية (صفقة القرن) وانعكاسه على مصير القضية الفلسطينية وما هي آثاره المستقبلية؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم قراءة لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، والبحث بأسلوب تحليلي لمسارات التسوية والسيناريوهات الممكنة التي يمكن من خلالها استجلاء معالم المستقبل حول مصير الصراع العربي الإسرائيلي عموما والقضية الفلسطينية خصوصا، على ضوء ما تم طرحه من مشاريع تسوية لها في ظل المتغيرات الدولية الحاصلة في الفترة الأخيرة. وبناء على ذلك سيتم استعراض الدّراسة من خلال المحورين التّاليين:

المحور الأول: قراءة في طبيعة الصّراع وثوابت الأمن الصّهيوني.

المحور الثاني: رؤية تحليلية لمسارات التّسوية والسيناريوهات المرتقبة.

المحور الأول: قراءة في طبيعة الصّراع وثوابت الأمن الصّهيوني

إن فهم القضية الفلسطينية بمختلف تشعباتها وتفاصيلها يستوجب في البداية تقديم قراءة لطبيعة الصراع العربي الصهيوني الحاصل منذ زمن طويل، وهو ما سيتم استكشافه من خلال هذا المحور الأول بالتركيز على الأبعاد المشكلة لطبيعة الصراع ثم محاولة توضيح واستجلاء ثوابت نظرية الأمن الإسرائيلي، وكذا التطورات الجديدة في نظرية الأمن الإسرائيلي لتقديم صورة أوضح عن حقيقة الصراع القائم وطبيعته.

أولا: الأبعاد المشكلة لطبيعة الصراع

هناك أبعاد خمسة مشكلة لطبيعة للصراع العربي الصهيوني، التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1. أنه صراع ديني سياسي: ثلاث جوانب تجعل القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت ومت تزال تشغل العالم العربي والإسلامي:

الجانب الأول: طبيعة الأرض بقدسيتها وبركتها ومركزيتها في قلوب المسلمين.

والجانب الثاني: طبيعة العدو بادعاءاتها العقائدية والتاريخية وبروحه الإحتلالية التوسعية التي تسعى لطرد شعب فلسطين وإلغاء حقوقه الأصيلة في أرضه ومقدساته.

والجانب الثالث: طبيعة التحالف الغربي-الصهيوني الذي هدف أساسا إلى تمزيق الأمة الإسلامية وإضعافها وإبقائها مفككة الأوصال تدور في فلك التبعية للقوى الكبرى.

ولذلك يمثل التحدي اليهودي الصهيوني الذي زرع في فلسطين قلب العالم الإسلامي بأشكاله العسكرية والسياسية والحضارية أبرز التحديات التي تواجه الأمة المسلمة وسعيها نحو التحرر والوحدة والنهضة لاسترداد مكانتها وريادتها بين الأمم.

وليس بخاف أن "هذه القضية لم تكن يوما قضية الفلسطينيين وحدهم لأن إنشاء الكيان اليهودي-الصهيوني على أرض فلسطين لم يكن إلا مركزا متقدما لتنفيذ هذا البرنامج الغربي الصهيوني وسواء إلتقى ذلك مع أهداف أخرى كحل مشكلة اليهود في أوروبا أو التعاطف الديني مع رغباتهم فإن الحقيقة الصارخة تكشف مدى الظلم الذي يرتكبه الغرب في تهجير شعب فلسطين وتدمير كيانه وتعريض العالم الإسلامي للخطر والاستقرار العالمي للانفجار في سبيل تحقيق أهدافهم تلك في عالم يزعمون فيه دعوتهم للسلام العالمي وحقوق الإنسان"[1].

2. أنه صراع حول القدس: القدس مدينة الإسلام والسلام ومركز الإشعاع الروحي للديانات السماوية الثلاث مدينة تضرب في أعماق التاريخ بناها العرب اليبوسيون وتعرضت عبر مسيرة التاريخ لكثير من الحروب والغزوات لقد اتجهت إليها أنظار بني البشر عبر آلاف السنين وخفقت قلوبهم بحبها وتعلقت أفئدتهم بها وبكوا حزنا لما الم بها.

ومن أجل القدس "سالت الدماء وعقدت المؤتمرات والندوات وما زال يدور صراع سياسي في المحافل الدولية وأروقة الأمم المتحدة من أجل تقرير مصير القدس، وفشلت كل الجهود لإقناع إسرائيل بالتخلي عن القدس العربية بالوسائل السلمية، لقد دافع عن القدس الجنود العرب عام 1948 ومناضلو الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي، ولئن سقطت القدس فريسة الاحتلال العسكري فإن الأخطر من ذلك الاحتلال هو ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من سباق مع الزمن للقضاء على هوية القدس وعروبتها وطابعها

الحضاري والإسلامي وصولا إلى هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه"[2].

وفي القدس تلوح ملامح صراع القداسة والرموز والأساطير، القدس هنا تتعدى الإطار الجغرافي "كمدينة" إلى النطاق التاريخي كرمز، إذ أنها بالنسبة للدولة العبرية تمثل "رمزا" للرفض اليهودي وللحنين التاريخي للعودة إلى عاصمة داوود وسليمان، كما تزعم ادعاءات الصهيونية، "إذن القدس أصبحت بهذا المعنى ذات وظيفة محددة في الصراع فمنها بدأ قبل العام 1948م واليها يعود بعد العام 1991م، ولن يكف طرفا الصراع عن صراعهما ما بقيت هذه المدينة الرمز- بل وربما أن القدس قد أعطت غيابيا وبشكل خفي - لهذا الصراع زخمه ومضمونه المعنوي والقيمي"[3].

3. أنه صراع مصيري: فالصراع بين الجسد العربي-الإسلامي والكيان الصهيوني - الذي فرضته عليه وجوديا قوى الإستعمار - صراع حول مفهوم "البقاء أو الوجود"، ولم يكن يوما صراعا على قطعة من الأرض أو مدينة أو ضفتي نهر فقط، "ولكنه وفق رؤى طرفيه: صراع حول "حق البقاء"، وهكذا الصراع المصيري الذي يفترض نقيضين يتم بينهما الصراع، الذي لا ينتهي هنا إلا بفناء احد الخصمين حيث "فناء أحدهما يعني بقاء الآخر"، ويصبح "للفناء" داخل الصراع المصيري معاني مختلفة تبدأ بإزالة المعالم الأصيلة للخصم من خلال الاستئصال الجسدي، وتتدرج إلى محاولة احتوائه حتى تستوعب وتذاب هذه المعالم".

4. أنه صراع اقتصادي: فإسرائيل في حقيقتها الداخلية وبنائها الاقتصادي ليست سوى رأس الحربة للشركات متعددة الجنسية الغربية، والأمة الإسلامية والعربية بثرواتها الطبيعية التي يحتل النفط مقدمتها، تمثل الوجهة المحددة لثروات وأرصدة هذه الشركات، حيث كان النفط العربي وغيره من الثروات تطلعا صهيونيا قديما، منذ أول كشف بترولي بالمنطقة في إيران والعراق، والذي أخرجته شركات دولية متعددة الجنسية مع مطلع هذا القرن، وكان يمولها ويؤسسها عناصر يهودية أمثال روتشيلد.

وهي "الأطماع التي تتطلب بالضرورة مواجهة يترتب عليها استنزاف للقدرة وإهدار للإمكانية العربية، وهنا يتطور الصراع وتتضح أبعاده، ويصبح على الأمة العربية لكي تبقي اقتصاديا" أن تخوض صراعا طويلا معقدا، متعدد الأدوار والأدوات مع الكيان الصهيوني"[4].

وتأكيدا لما سبق، فإن الاستراتيجية الأمريكية لا تزال تنظر إلى العالم العربي في أبعاده الاستراتيجية والاقتصادية، ليس فقط باعتباره "دالة التوازن الاستراتيجي بين القوى العالمية التي تتقاسمه النفوذ، بل هو دالة لاختلال التوازن لصالح القوة المسيطرة والمهيمنة عليه، ولذلك فهم يدركون أن سيطرة أية قوة منافسة لهم سواء كانت من خارج أو من داخل المنطقة سيؤدي إلى إضعاف نفوذهم وتصفية مصالحهم الممتدة من اليابان حتى البحر المتوسط."[5]

5. أنه صراع حول الشرعية: شرعية الوجود الصهيوني بفلسطين، تبريرا للوجود والحركة، لكنه يتعدى الأساس القانوني الذي يستمد منه مصدر النشاط وسبب حركته. بل إنه يتسع ليضم ويشمل كل ما يمكن أن يفرض نفسه على العقل أو الوعي الفردي أو الجماعي، وذلك من أجل فرض إسرائيل على الذاكرة التاريخية والثقافية بعد فرضها جغرافيا. "بهذا المعنى شرعية الوجود الإسرائيلي تلقي بنا في متاهات عديدة بعضها تاريخي يختلط بالعقيدة الصهيونية ابتداء من وجودها ومراحل تطورها وانتهاء بتحليل مستوياتها ووضعها التي أعلنتها حركات التحرر المرتبطة بذلك العصر، وبعضها نظامي يعود إلى الوضع اليهودي بصفة عامة والإسرائيلي بصفة خاصة من نطاق الوجود الدولي المعاصر، وكذلك الوجود الوضعي للدولة العبرية والتي أصبحت بعد حرب الخليج تمثل قوة ديناميكية نظامية في منطقة الشرق الأوسط".

6. أنه صراع متعدد الدوائر: ذلك أن الصراع العربي الصهيوني، صراع ذو دوائر متعددة فهو صراع شرق-أوسطي تدخل فيه أطراف غير عربية بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة[6].

ثانيا: ثوابت نظرية الأمن الإسرائيلي

استنادا **إلى مفهوم الاعتماد على الذات** وهو مفهوم انتقل مع اليهود المهاجرين، وقد تشكل في الوعي الصهيوني نتيجة التقلبات السياسية البريطانية بين مشجع لليهود على الاستقرار في أرض فلسطين ومعارض لذلك، وقد تصاعد ليصبح مرتكز الأمن الإسرائيلي عقب إنشاء إسرائيل، "فالدولة الجديدة تجد نفسها معزولة محاصرة في جو من العداوة، زاد من هذه الحقيقة عزلة إسرائيل الدولية في أكثر من موقف واحد، ولعل أكثرها وضوحا القرار الدولي باعتبار الصهيونية نوعا من أنواع التعصب العنصري عام 1975م"، وقد ترتب على هذا المفهوم مجموعة من النتائج الخطيرة.

- النظرة إلى الصراع العربي الصهيوني على أنه حقيقة قائمة لا يمكن إلغاؤها أو التهرب منها، وهو مفروض على الإدارة الصهيونية وكل ما تستطيعه أن تخطط تعاملها مع ذلك الصراع، وبالتالي فإن أي حديث عن سلم حقيقي عربي إسرائيلي هو نوع من الحديث الدعائي البعيد الصلة عن الواقع السياسي[7].
- وكل ما في الأمر أن استمرار الصراع يغذي الراديكالية العربية، ويمدها بتأييد جماهيري معاد لأمريكا وإسرائيل، وهو عداء له امتداداته الإقليمية والدولية وتأثيراته السلبية على مصالحها وعلى علاقاتها مع حلفائها العرب، بينما تساعد الحالة السكونية للصراع على استقرار ونمو تلك المصالح، ولذلك يتوجب التحكم في تفاعلات هذا الصراع عن طريق التسوية السلمية التي تحول دون الانزلاق في لعبة قتالية[8].
- بناء على العنصر السابق فإن على القيادة الصهيونية أن تدخل في اعتبارها ذلك الشريط الضيق من الأمان كنتيجة لعدم وجود عمق استراتيجي من جانب ولاختلال ديموغرافي خطير في صالح الجانب العربي من جانب آخر.
- وهي ترى هذا الواقع شبيها بالواقع السوفيتي الذي عبر عنه في لحظة معينة بنظرية الإحاطة والتطويق الرأسمالي، كذلك فان التطويق العربي يجب أن يواجه بسياسة شبيهة بالسياسة السوفيتية والتي أساسها البناء الداخلي وعدم الاعتماد على الأصدقاء.
- غير أن ما يضاعف من خطورة ذلك الوضع، طبيعة النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فهو بطبيعته نظام مفتوح، "بمعنى أنه من خلال الإطار الدولي فهي قادرة على أن تؤثر في جميع متغيرات الوضع الإقليمي. هذه الحقيقة تتيح للجانب الصهيوني العديد من الإمكانيات التي يجب أن تستغلها من منطلق مصالحها المستقلة التي لا يجوز أن تختلط من حيث الجوهر بأي قوة عظمى مهما كانت حليفة ومتوافقة مع الاعتبارات الأمنية الصهيونية"[9].

ثالثا: تطورات جديدة في نظرية الأمن الإسرائيلي

تنفرد إسرائيل في إطار هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصاديا وسياسيا تخضع لمقتضيات الأمن حيث تنبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائما من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي

صار يشغل القيمة العليا بين شتى القيم الإسرائيلية الكبرى ويزداد شذوذ هذا التصور خصوصا مع عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتك، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي والتقني، فيما أصبح يعرف باسم الوظيفية الجديدة[10].

ويتمحور ذلك فيما يلي

أ. فرض السلام الإسرائيلي-الأمريكي على المنطقة: وهو التطور التي تؤكد ميكانزماته العامة انه سيظل متحكما في وضع ومصير الصراع العربي الصهيوني لفترة قادمة، خاصة وقد أكسبته نتائج الحرب الخليجية وأوهام الانتصار العسكري "ثقة في الذات" وترسيخا لسياسات فرض الحلول، بينما يعني بالمقابل ضرورة تمرد الجسد العربي عن حدود وقيود اللعبة الأمريكية-الإسرائيلية، قبل أن تستحكم حلقاتها، وأن يحسن - في حدود الممكن- توظيف المتغيرات الدولية الأخرى محاولا الخروج من المأزق الذي فرضه تناقض وتصارع الأمنين: القومي الصهيوني والقومي العربي الإسلامي. واختلال موازين القوى بينهما لصالح الكيان الصهيوني.

ب. الاستيعاب الإرادي والمصلحي: أدركت إسرائيل أن الإبعاد المؤقت للخطر الفلسطيني من الشمال لن يمنع الانفجار المحتمل من الداخل، "وبالتحديد في أضعف أجزاء الجسد الصهيوني جغرافيا واقتصاديا وعسكريا، في منطقة الضفة الغربية وغزة، تلك المنطقة التي تحوي ما يزيد على المليون فلسطيني مدرك لطبيعة الصراع ويعي معنى وجوده داخل أرضه المغتصبة، فكان على إسرائيل والحال كذلك أن تحاول استيعاب هذا البركان قبل أن ينفجر. من هنا استلزم الأمر أن يصير استيعابه استيعابا إراديا ومصلحيا، أي لا يتم بالإكراه أو فرض الأمر الواقع ولكن من خلال خلق المصلحة المشتركة والحاجة المشتركة".

ج. تحقيق الشرعية السياسية من خلال التحكم في المشرق العربي: وتتمحور أبعاد هذا التطور حول السيطرة العسكرية والاقتصادية في المشرق وتهديد منابع النفط العربي والتحكم فيها، "وهو الذي لا يعود فقط إلى حرب الخليج الثانية 1991م بل يضرب بجذوره في تاريخ فكرة الأمن الصهيوني قبل تأسيس الدولة عام 1948م حين ارتبطت "مسألة الشرعية وتحقيقها بضرورة التحكم وفرض الاعتراف على بلدان المشرق العربي وتحديدا:

لبنان، سوريا، الأردن والعراق، ولا باس من تهديد منابع النفط لإسكات بعض الألسنة التي لازالت تتحدث عن قومية الصراع، أو لإحراز كسب اقتصادي يفيد الصناعة الإسرائيلية، إن حرب الخليج خلقت لدى المؤسسة الحاكمة في إسرائيل عقدة ما يمكن تسميته "الغرور السياسي للمنتصر"، كل ما يريده يحققه، حيث يقبع في النهاية كل مفاتيح اللعبة بين يديه"[11].

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيسي وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي تزعم أن هناك ضرورة قصوى لتفجير وإزالة النظام الإقليمي العربي بل ولتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي ليس ذلك فحسب وإنما أيضا تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قطر عربي على حدة[12].

وباختصار الآن في الوطن العربي جسد غريب (إسرائيل) تعاني الدول العربية من اختلاف كبير حول طبيعة التعامل مع هذا الجسد، فهناك من قام بالتطبيع معه وهناك من رفض الاعتراف به، وهناك من هو في حالة حرب معه، ويظل هذا الاختلاف قائمًا منذ ولادة هذا الجسد وحتى وقتنا الحاضر، وهذا ما أراده واضعو هذه الوثيقة من وجوده في منطقتنا.

بالإضافة إلى الاختلاف العربي المستحكم منذ عقود دونما أسباب تذكر. فالوحدة ما بين الدول العربية والتعاون والاندماج غير موجودة إلا على الورق والبروتوكولات الشكلية، فعندما تقارن حجم التجارة البينية ما بين الدول العربية بعضها البعض بالتجارة البينية ما بين الدول العربية والدول الأوروبية فسوف تُصعق من التفاوت في حجم هذه النسب[13].

المحور الثاني: رؤية تحليلية لمسارات التسوية والسيناريوهات المرتقبة

سوف يتم التركيز في هذا المحور على تقديم رؤية تحليلية تحاول أن تقدم تصورا أو فهما حقيقيا لأهداف وخلفيات مسارات التسوية، التي عرفتها القضية الفلسطينية، مع التركيز على التطورات الأخيرة الحاصلة والمقصود هنا مشروع "صفقة القرن" التي تم طرحها مؤخرا كمسار يمكن اعتماده للتسوية، وكذا المشاهد الإسترشادية للمستقبل، التي تعكس لنا خطورة الآثار التي يمكن أن تنجم عن تبني هذا المسار أو المشروع المقترح للتسوية المفترضة للصراع أو الذي سوف يتم من خلاله حل القضية الفلسطينية.

أولا: مسار تسوية القضية الفلسطينية: قراءة للأهداف والخلفيات

على نحو ما سبق عرضه فإن قيام الكيان الصهيوني جاء كنتاج لمشروع استعماري مدروس ومنظم، ليس بهدف رفع الظلم عن جماهير اليهود كما تدعي الدول الاستعمارية، وإنما كمشروع إمبريالي في الشرق الأوسط، والتي يمكن تكثيفها في خمسة أهداف:

- الهيمنة على الموقع الجيوسياسي لفلسطين وبالتالي المنطقة.
- الهيمنة على الثروة النفطية العربية.
- كبح أي نهوض تحرري أو للشعوب الفقيرة.
- التصدي للخط الشيوعي سابقاً في الشرق الأوسط.
- حالياً التصدي لما يدعى بالإرهاب الإسلامي.

إذن فإن ما يعانيه الشعب الفلسطيني منذ قرن هو تجسيد ملموس للعولمة الاستعمارية التي تقوم على القهر والاستغلال واللامساواة الاجتماعية ودعم إسرائيل اللامحدود في عدوانها وحروبها في المنطقة، وبالتالي فإن الشعب الفلسطيني هو ضحية مستمرة للعولمة بمضمونها الإمبريالي، كما أن إسرائيل هي تجسيد صارخ للعولمة بمفهومها القائم على السيطرة ورفض احترام الآخر ومحاولة تدميره ذاتياً وتشويه بنيته التحتية عبر الاحتلال والتبعية الاقتصادية والمجازر.

وبالرغم من ذلك لاحظنا أن إقبال الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المشاركة في عملية التسوية من خلفيتين:

- الأولى: حالة العجز العربي واختلال موازين القوى بما يجعل تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية في المدى المنظور مستحيلا. بالرغم من أن الحقيقة أن العامل العسكري وإرادة تحرير فلسطين باستعمال القوة ظل خيارا تكتيكيا ولم يكن يوما قرارا استراتيجيا.
- الثانية: عامل الزمن، وشعور الأنظمة العربية أن الزمن لا يعمل لصالحها حيث يقوم الكيان الصهيوني ببناء الحقائق على الأرض، وأن الأولى إيقاف تمدد المشروع الصهيوني، وإنقاذ ما يمكن من أرض قبل فوات الأوان، ويظهر أيضا أن هذا الادعاء يتهاوى يوما عن يوم أمام تعري الموقف الرسمي العربي الذي تظاهر بذلك إعلانا وادعاء بينما أقر عمليا بشرعية الكيان الصهيوني في الوجود.

وهو تفكير يعبر عن إشكالية غياب الإرادة، وغياب الرؤية لأدوات التغيير في المستقبل كما أنه لا يستوعب دروس التاريخ التي انتهت عادة بإزالة الاستعمار والاحتلال،

ولو بعد مئات السنين، ما دام هناك شعوب لم تنس قضيتها ومستعدة للبذل في سبيلها، وهو يكشف في الوقت نفسه حالة الأنظمة العربية في الانكفاء القطري على مصالحها الخاصة، وفقدانها للاستراتيجيات مشتركة جادة في تحقيق الوحدة التي لن تقوم إلا بزوال الكيان الصهيوني، كما أن الكيان الصهيوني لن يزول إلا إذا خطى مشروع الوحدة خطوات كبرى، "ويميط التدقيق في الموضوع اللثام عن الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه الأنظمة، إذ أن الانتصار على المشروع الصهيوني يستدعي مشروعا حضاريا وحالة نهضوية عامة لا يمكن أن تتكون بداياتها الأولى إلا بفتح أبواب الحريات للجماهير، والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال مؤسسات شورية "ديموقراطية".

ولا يمكن لهذا المشروع أن يستقيم إلا إذا توافق مع عقيدة الأمة وتراثها، بحيث يمكن أن يفجر فيها العزة والكرامة وروح التضحية والإبداع. ومادامت الأنظمة مستندة إلى الجيش والمخابرات وأقلية من المنتفعين... فإن مشروع النهضة سيبقى معطلا وبالتالي سيتعطل مشروع التحرير، وسيكون العجز والتسوية السلمية هو البديل الوحيد الذي تلح الأنظمة على إقناعنا به"[14].

وعليه فقد عرفت القضية الفلسطينية منذ القرن الماضي خطط ومشاريع تسوية طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، "غير أن ما يعرف بـ"صفقة القرن" التي خرج بها الرئيس (دونالد ترامب) على العالم تعتبر الأسوأ على الإطلاق، باعتبارها بعيدة كل البعد عن نية التسوية، ومميعة للقضية الفلسطينية التي اختصرتها في أزمة معيشية تستدعي حلولا اقتصادية بالدرجة الأولى، بتمويل عربي، ورعاية أمريكية، مع العمل على التمكين لدولة الاحتلال في المنطقة جغرافيا واستراتيجيا من أجل الوصول إلى التطبيع الكامل معها والقضاء على تيار المقاطعة الذي يعرقل تحقيق الأحلام الصهيونية الاستيطانية في فلسطين"[15].

غير أن الأخطر في الأمر أن حدود "صفقة القرن" لا تتوقف على الشأن الفلسطيني بل تتعداه لكل أقطار المنطقة بجوانب وترتيبات ومراحل هدفها الأخير وربما الوحيد هو دمج "إسرائيل" الكامل بالمنطقة واعتبارها شريكا استراتيجيا وحليفا في مواجهة أخطار أخرى ليست إيران آخرها.

ولأن "إسرائيل في ورطة لا نبالغ إن قلنا إنها وجودية، كان لابد لصفقة ما أن تطرح في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبطريقة فرض الأمر الواقع، وبأسلوب استبدادي سواء قبلت بها الأطراف أم لم تقبل، طالما أن "إسرائيل" هي المستفيدة في نهاية المطاف.

وبهذا يسابق ترمب وإدارته الزمن لخلق أو فرض واقع جديد لصالح دولة الاحتلال لإدراكهم التام بالوضع الذي تعيشه، ولمعرفتهم بظروف المنطقة عربيا، لكن الأهم وجود أطراف عربية لا تقبل بالصفقة وحسب بل تعمل وبجد لفرضها على الأطراف الرافضة لها[16].

وهنا يقف المجتمع الدولي شبه عاجز عن مواجهة التوجه الأمريكي، خاصة أن إدارة الرئيس ترمب فرضت عقوبات ورسوم إضافية حتى على أشد حلفائها كالاتحاد الأوروبي، وتهدد بالمزيد، مما أدخلها في مواجهة مباشرة لا ينقصها مواجهات أخرى من أجل فلسطين أو "إسرائيل".

إضافة أن المنطقة العربية برمتها تشكل صداعا مزمنا للغرب الذي ربما يرى في محاولة فرض حل/حلول إنهاء لذلك الصداع.

أما الدول الأخرى - غير الغربية- فهي عاجزة تماما عن فرض أو تغيير أي شيء فلديها من المشاكل الداخلية ما يكفيها.

إذن ووسط الضعف الفلسطيني والعربي، ومع تواطؤ أطراف إقليمية، ومع حاجة الغرب أمريكيا وأوربيا تأتي هذه الصفقة في هذا التوقيت في محاولة مستميتة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه إسرائيليا[17].

المنطلقات العامة لصفقة القرن:

رغم حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد العسكري بالشرق الأوسط، من خلال التدخل اغتناما لفرصة النزاعات الداخلية والإقليمية، إلا أنها لم تعد ترى ذلك كافيا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، والتي تقوم بالأساس على تحركات تصب في:

1. تغيير التركيبة السياسية القائمة في بعض دول المنطقة لتصبح قائمة على فيدراليات إثنية أو طائفية، تؤججها النزعة الانقسامية في المجتمع الواحد، الوضع الذي سيسمح للولايات المتحدة بعلاقات خاصة مع المتناقضات المحلية، وبالتدخل الدائم لضبط الاختلافات بينها، في مختلف أشكالها، ضمانا لاستمرار السيطرة والنفوذ.
2. التركيز على هوية "شرق أوسطية" كإطار جامع لبلدان المنطقة بديلا عن هويتها العربية التي يؤهلها الاجتماع عليها لتشكيل تكتل قويٍ، متجانس ثقافيا، ومتكامل اقتصاديا

مثلما هو الحال مع دول الاتحاد الأوربي، ولهذا يدخل العامل الإسرائيلي كعنصر مهم في (الشرق الأوسط الجديد) الذي دعت إليه واشنطن منذ فترة الرئيس (جورج بوش الأب) في مطلع التسعينات، وسارت به من بعده إدارة الرئيس (جورج بوش الابن)، على أسس من المفاهيم الفيدرالية الطائفية والإثنية، وتسعى إدارة (ترامب) لفرضه من خلال ما يعرف بـ"صفقة القرن"، فالهدف الأوحد هو القضاء على الهوية العربية الإسلامية للمنطقة، والاكتفاء بنسبتها إلى الرُّقعة الجغرافية[18].

على أن البداية الحقيقية والتي تعتبر بنود صفقة القرن تتويجا لها، كانت مع توقيع قيادة منظمة التحرير على اتفاقات أوسلو 1993، وتوقيع الأردن على اتفاقات وادي عربة 1994، مما أدخل المنطقة في أوضاع جديدة، وبدا أن الكيان الصهيوني أخذ بالتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة... بينما أخذت تتصاعد وتيرة التطبيع وفتح العلاقات العربية والسلمية مع الكيان الصهيوني.

ولولا أن المقاومة الفلسطينية قد استمرت تحت قيادة حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية، ولولا أن الصهاينة قد استمروا في عنجهيتهم وإرهابهم وتسويفهم، ولولا أن انتفاضة الأقصى قد تفجرت، ولولا أن الشعوب العربية والإسلامية لا تزال ترفض بقوة التعامل مع الكيان اليهودي-الصهيوني... لولا ذلك لربما سار التطبيع مسيرة كبيرة.

ثالثا. الآثار المستقبلية لصفقة القرن:

إذا ما قدر لمشروع صفقة القرن النجاح ووفقا للتصور الإسرائيلي-الأمريكي، فإنه سيكون له انعكاسات خطيرة على المنطقة العربية والإسلامية، التي من أبرزها:

الآثار السياسية للتسوية المتمثلة أساسا في إنهاء القضية الفلسطينية، حيث أن المبدأ السياسي الأبرز في"صفقة القرن" هو إنهاء القضية الفلسطينية عبر تسوية مزعومة تجرد الدولة الفلسطينية من سيادتها[19].

فالهدف الأول هو غرس فكرة السلام الاقتصادي من خلال التركيز على المشار يع الاقتصادية التنموية، والقفز على حقيقة وجوهر الصراع في المنطقة مع المشروع الصهيوني الذي يستهدف الأرض والإنسان، ويعطل مشاريع النهضة في المنطقة.

كذلك ترمي هذه الخطة إلى إسقاط مشروع "حل الدولتين" وإنشاء حكم ذاتي للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية تكون فيه السيادة الحقيقية للكيان الصهيوني. مع نوع من العلاقة بين الأردن والضفة الغربية، وغزة مع مصر بترتيبات أمنية.

وكذا التعامل مع كيانين منفصلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إمكانية توسيع قطاع غزة باتجاه شمال سيناء أو البحر أو كليهما في سياق تبادل أراض إقليمية[20].

وعليه تقودنا الصفقة إلى الانتقال من تسوية القضية الفلسطينية في إطار "اتفاق سلام" إلى تصفية القضية في إطار فرض الحقائق على الأرض، وشطب كل قضايا الحل النهائي من خلال شطب حق العودة، وجعل القدس عاصمة للكيان الصهيوني، مع إعادة هندسة ديمغرافية لتحقيق أغلبية يهودية 88 % في القدس المحتلة بشطريها الشرقي والغربي.

وبقاء المستوطنات في الضفة، مع السيطرة على الحدود، ومصادر المياه، والمجال الجوي.

ويبقى الهدف الأقوى هو فرض التطبيع قبل التسوية، من خلال إقامة علاقات رسمية مع الأنظمة العربية، وتحريف بوصلة الصراع بحيث يدخل الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة[21]. له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية -عربية. في ظل تكريس حالة التجزئة والقطرية والضعف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها[22].

ذلك أن أي خطة مستقبلية أيا كان مضمونها لن تتجاوز السقف "الإسرائيلي" وستأتي منسجمة تماما مع الرؤية الصهيونية، وهي بالتأكيد رؤية اليمين الصهيوني الذي لا يؤمن إلا بـ"أرض إسرائيل التوراتية" والتعامل مع الفلسطينيين مجرد قضية سكان على بعض الأراضي المتنازع عليها[23].

- زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.
- قمع كافة الحركات السلمية والوطنية المعارضة للتسوية في البلد العربية، وقطع الطريق عليها للوصول إلى الحكم وفق الطرق الدستورية.
- وهذا، سيؤدي تراجع مسار "الديمقراطية" والحريات في العالم العربي، مما سيحدث حالة احتقان وأزمات داخلية كبيرة.
- هناك مخاوف كبيرة حقيقية من أن تمارس "إسرائيل" دور شرطي المنطقة الذي يحمل عصاه الغليظة لكل من يخرج عن "الطاعة".

- هناك احتمالات كبيرة أن تستمر البلاد العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي-الأمريكي-الغربي.
- توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي[24].

وفي الجانب الاقتصادي

- إبطال مفعول استخدام النفط كسلاح من ناحية ترشيد الاستهلاك النفطي ومشتقاته لدى الغرب من جهة وخلق بدائل للطاقة، ومن ناحية أخرى غياب بدائل للتنمية الاقتصادية للدول النفطية واقتصارها على النفط كمورد وحيد، خلق الاعتقاد بان سلاح المقاطعة يضر الدوال المنتجة قبل الدول الغربية.
- ضمان التحكم والسيطرة على انسياب المواد الخام الأولية وبأبخس الأثمان.
- إبطال مفعول سلاح المقاطعة الاقتصادية بل والعمل على تطبيع العلاقات وتشجيع التبادل الاقتصادي مع الكيان الصهيوني.
- إذكاء ثقافة الاستهلاك في المجتمعات الشرق-أوسطية. ليستعيد الغرب من خلال ذلك مدفوعاته النفطية على شكل سلع وخدمات تروج لمجتمعات مقبلة على الاستهلاك بدرجة كبيرة.
- قطع جميع سبل التمويل والإشراف على الحركة المالية الدولية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه المالية[25].

وفي الجانب العسكري والأمني:

- تعمل الدول العربية - وعملت - على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي، ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود "الإسرائيلية" من جهتها.
- تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.
- تسهيل النشاط التجسسي "الإسرائيلي" في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها.

وفي الجانب الثقافي:

- إعادة النظر في مناهج التدريس، وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي (وقد حدثت العديد من المراجعات فعلا).
- منع المواد العلمية والثقافية التحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان الصهيوني.
- استخدام وسائل العلم والثقافة لتقديم صورة إيجابية عن اليهود والكيان الصهيوني.
- التوقف عن تدريس قضية فلسطين، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدود ها التاريخية .وتقديم "إسرائيل" بدلا عنها ككيان جغرافي مجاور.
- إلغاء روح الجهاد، وإضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهابا.
- فتح المجال للمواد الثقافية اليهودية والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين.

وفي الجانب الاجتماعي:

- استجلاب الكتب والدوريات والبرامج والأفلام الإسرائيلية الصهيونية التي تحمل في جنباتها الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.
- ظهرت الكثير من الدلائل على قيام المخابرات "الإسرائيلية "بتعمد ترويج المخدرات في مصر وغيرها.
- ظهرت العديد من الدلائل على تعمد الصهاينة إرسال شبكات فساد إسرائيلية من العاهرات وبائعات الهوى بقصد إفساد القيم في المجتمع المصري والأردني (اللذين وقعا معاهدتا سلام) كما كشفت حالات تعمد نشر مرض الإيدز، حيث اعتر فت عدد من الفتيات اليهوديات بتجنيد الموساد لهن بعد إصابتهن بالإيدز، حيث تم إقناعهن بالذهاب إلى الأندية الليلية ونشر الإيدز باعتباره خدمة قومية للكيان الإسرائيلي، وقد نشرت مجلة المجلة السعودية تحقيقا عن هذا الموضوع.
- تشجيع وتمويل الرحلات واللقاءات الشبابية المختلطة بين الجنسين من عرب ويهود، نشرا للفساد وتجنيدا للشباب في "الموساد الإسرائيلي"[26].

الخاتمة:

إن ما سمي عملية السلام، وما نتج عنها من اتفاقات والتزامات، قد ماتت، والمسؤول عن هذه الجريمة ليس الفلسطينيين، بل هي حكومات إسرائيل المتعاقبة، ولا طائل، بل ومن

الضرر الاستمرار في محاولات إحياء العظام وهي رميم. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، ويعمل على تطبيق القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والمبادئ المقرة في القانون الدولي، وما يعنيه ذلك من إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما يشمل حقه في تجسيد دولته المعترف بها دوليا، وممارسة مختلف الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي.

مع ما يقتضيه الأمر من واجب التمييز بين تدويل الحل، وتدويل الصراع، فتدويل الحل المطروح خيار عقيم، لأنه يعيد إنتاج خيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية أو رعاية دولية شكلية، بدون أسس ولا مرجعيات، وبدون التزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما أن تدويل الحل، أكثر ما يمكن أن يصل إليه، تغيير بعض الأسس والآليات التي حكمت المفاوضات، والإبقاء على الجوهر، وهذا لا يحل شيئا. أما تدويل الصراع، فمعناه إحياء العامل الدولي الذي غُيِّب في دعم الكفاح الفلسطيني من أجل ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

هناك من يقصُر "التدويل" على التحرك الدبلوماسي لاستصدار قرارات أو إطلاق مبادرات دولية تسهم في تحسين شروط استئناف المفاوضات، أي التعامل مع التدويل كتكتيك لتحسين شروط الواقع القائم .وهناك من يتعامل مع "التدويل" كجزء من بديل استراتيجي متكامل عن هذا المسار، وشق الطريق لمسار جديد مختلف كليا، أي يرى أن أي استراتيجية فلسطينية للمرحلة القادمة، يجب أن تنطلق من السعي إلى إحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى، عبر سياسات تكفل التكامل بين الكفاح الوطني التحرري في مواجهة النظام الصهيوني الاستعماري العنصري، وتفعيل البعد الدولي في هذا الكفاح، عبر سياسة شاملة للتحرك في منظومة وكالات الأمم المتحدة، واحتكام دول العالم إلى قواعد القانون الدولي في تعاملها مع إسرائيل، وتوسيع المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة، وحملات التضامن الدولي مع كفاح الشعب الفلسطيني.

وحتى تحين هذه اللحظة، ونصل إلى هذه النقطة، لا بد من إطلاق مبادرة سياسية مختلفة جذرياً عن ما يسمى عملية السلام، ولا بد أن يعمل الفلسطينيون من أجل تغيير موازين القوى، على أساس أن الصراع سيأخذ وقتاً طويلا، وسيحسم في النهاية هنا على أرض فلسطين، من خلال الحقائق التي سترسم على الأرض، والتي سيتم تكريسها لاحقا دوليا، أي أن الأساس هنا، وما يجري هنا وليس في أروقة الأمم المتحدة، فما يحصل في أروقة الأمم

المتحدة يحدده ما يحصل هنا .فالمجتمع الدولي عاجز في ظل الانحياز الأميركي لإسرائيل، والازدواجية الدولية في المعايير، وغياب الإرادة الواحدة لأوروبا، والضعف العربي لن يحل الصراع، بل سينعكس أو يتجانس، في أغلب الأحوال، مع ما يتم فرضه على الأرض، وما يحصل الآن هو تكريس الاحتلال، وتوسيع الاستيطان، وتهميش القضية الفلسطينية.

لذا، من المهم جداً اندلاع الموجة الانتفاضية الجديدة، والأكثر أهمية أن يتم توفير عوامل استمرارها وانتصارها الذي يشمل الحفاظ على طابعها الشعبي، وتحديد هدف واقعي قابل للتحقيق، وبلورة مبادرة من الشعب لا تعيد إنتاج الأوهام أو المغامرات، وتدرك أن المعركة طويلة، وأن شرط الانتصار فيها تحقيق الوحدة الوطنية على أسس استراتيجية واقعية وطنية، تجسّد القواسم المشتركة، وتقوم على أسس شراكة سياسية حقيقية، وتستند إلى الرواية والمعركة التاريخية الفلسطينية، وتجعل اللاعب الفلسطيني حاضرا وفاعلا على الرغم من كل العوائق، وعلى كل المستويات المحلية، والعربية، والإقليمية، والدولية.

فالتحرك الشعبي، قبل أن يخسر وقبل أن ينهزم، يحتاج إلى هدف وقيادة وجبهة وطنية، وروابط اقتصادية وفكرية، وتنظيم وعمق شعبي، ورؤية ثاقبة، تستطيع أن تجعل لكل فرد، أو قوة فلسطينية، دورا ضمن طائفة لا حدود لها من أشكال العمل والنضال.

الهوامش:

[1]محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ، ص09.

[2]غازي إسماعيل ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي،الطبعة الثانية، عمان، دار الفرقان، 1993، ص06-08.

[3]رفعت سيد أحمد، الصراع المائي الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب و إسرائيل الواقع و المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1993، ص60. بتصرف

[4]المرجع نفسه، ص 57-59. بتصرف

[5]عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص121، 122.

[6] رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص 60.

[7]المرجع نفسه، ص62 بتصرف.

[8]عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص31 بتصرف.

[9]رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص 57-63. بتصرف

[10] أحمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، 2004/10/03، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A، 2020/09/02.

[11]رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص 68-70.

[12]أحمد ثابت، مرجع سابق.

[13]حنا عيسى، ما هي حقيقة وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، 2017/10/10، https://amad.ps/ar/post/195143، 2020/06/26.

[14]محسن صالح، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الطبعةالأولى، دار فجر أولونج، كوالالمبورماليزيا، مايو2002،ص287.

[15] سهام داوي، صفقة القرن.. المنطلقات والآثار ر رؤية شرعية، الطبعة الأولى؛ منتدى العلماء، 2020، ص07.

[16] إبراهيم حمامي صفقة-القرن الحلم القديم الجديد، لندن، 2018، ص 05.

[17] المرجع نفسه، ص 15.

[18] سهام داوي، مرجع سابق، ص33، 34.

[19]المرجع نفسه، ص72.

[20] المرجع نفسه، ص94.

[21] المرجع نفسه، ص 97، 98.

[22] محسن صالح، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص292.

[23] سهام داوي، مرجع سابق، ص93، 94.

[24] محسن صالح، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص292.

[25] زهير عبد الهادي المحيمد، إستراتيجية المواجهة مع الصهيونية، مؤتمر القدس السنوي الثاني - القدس محور الاستراتيجيات، الكويت، 2004/11/11، ص41، 42.

[26] محسن صالح، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص292، 293.